السنة الثالثة والعشرون/ العدد 87 / شهر كانون الاول / سنة 2025 تاريخ قبول النشر15 /1 /2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v23i87.1364

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

Arcif = 0.375 ISSN ONLIN:2791-092X ISSN:1812-8742

Measuring and analyzing the factors affecting the demand for labor in Iraq for period (2004-2022)

قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الطلب على العمل في العراق للمدة [2004-2022]

مريم صبري حنين
Mariam Sabri Hanin
Mariam.Sabri@uomustansiriyah.edu.iq

أد. فلاح خلف علي الربيعي
Dr. Falah Khalaf Ali Al-Rubaie
faalah@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/الجامعة المستنصرية

Abstract

The research aims to measure and analyze the factors affecting the demand for labour in the Iraqi economy for the period 2004-2022. To achieve this goal, the research used the inductive approach by using standard methods to measure and analyze the variables affecting the demand for labour in the Iraqi economy. The research reached a main conclusion that "the reason for maintaining the demand for labor is due to the weak operational flexibility of most sectors in the Iraqi economy, especially the oil and agricultural sectors and the manufacturing sector, which led to the concentration of most of the labor force in the organized and unorganized services sector, which is characterized by high operational flexibility compared to those sectors."The study recommended the necessity of focusing employment policies on creating job opportunities for the unemployed and increasing employment levels, by taking measures to encourage private sector activities in areas such as agriculture, industry, technology, services and informal sector activities to increase the level of demand for work in Iraq, provided that these policies are based on the results of scientific studies that have undertaken the task of measuring and identifying the factors affecting the demand for work and measuring the operational flexibility of production and service activities.

Keywords: labour demand Iraqi economy

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس وتحليل العوامل التي تؤثر في الطلب على العمل في الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2022). ولتحقيق هذا الهدف اعتمد الباحث المنهج الاستقرائي من خلال الاستعانة بالأساليب القياسية لقياس وتحليل المتغيرات المؤثرة في الطلب العمل في الاقتصاد العراقي , وتوصل إلى استنتاج رئيسي مفاده " سبب انخفاض الطلب على العمل يعود إلى ضعف المرونة التشغيلية لمعظم القطاعات في الاقتصاد العراقي وبخاصة القطاع النفطي والزراعي وقطاع الصناعة التحويلية مما أدى إلى تركيز معظم قوة العمل في قطاع الخدمات المنظم وغير المنظم الذي يتميز بمرونة تشغيلية مرتفعة مقارنة بتلك القطاعات". وأوصى البحث بضرورة تركيز سياسات التشغيل على خلق

فرص العمل للعاطلين، وزيادة مستويات التشغيل، من خلال اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتشجيع أنشطة القطاع الخاص في مجالات مثل الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والخدمات وأنشطة القطاع غير المنظم لزيادة مستوى الطلب على العمل في العراق على أن تستند تلك السياسات على نتائج الدراسات العلمية، التي تولت مهمة قياس وتحديد العوامل المؤثرة على الطلب على العمل وقياس المرونة التشغيلية للأنشطة الإنتاجية والخدمية.

الكلمات الرئيسية :العمل، الطلب، الاقتصاد العراقي

المقدمة

حظي الطلب على العمل على المستويين النظري والتطبيقي باهتمام واسع من قبل العديد من الباحثين والحكومات باعتباره من المدخلات الرئيسة في عمليه إنتاج السلع والخدمات في الأجلين القصير والطويل وشكل البحث عن فرص عمل جديدة تحديا كبيرا أمام الحكومات والمؤسسات العاملة في سوق العمل في كل من القطاعين العام والخاص في ظل انخفاض معدلات النمو الاقتصادي والارتفاع الكبير في عدد السكان وتدهور الأداء الاقتصادي وتفاقم المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، كانتشار البطالة والفقر وتدني مستوى المعيشة. وفي ظل تلك الظروف أصبح رفع مستوى التشغيل وتقليص البطالة من خلال زيادة الطلب على العمل هدفا رئيسيا من أهداف الاستقرار الاقتصادي، وعنصرا هاما تركز عليه الخطط الاقتصادية. وبهدف توضيح أهمية هذا الموضوع نظريا وتطبيقا ركزت هذه الدراسة على دراسة العوامل التي تؤثر في الطلب على العمل في النظرية الاقتصادية، أما في الجانب التطبيقي فحاولت أن تقدم تحليل شامل لسوق العمل وللطلب على العمل في العراق مع التركيز على دراسة العوامل التي تؤثر في الطلب على العمل. بهدف تقديم تصور واقعي نظري وتطبيقي عن حجم الطلب على العمل في العراق يمكن الاستفادة منه عن وضع خلال الخطط التنموية

مشكلة البحث: تعود مشكلة البحث إلى تفاقم التوجه الريعي بعد عام 2003 الذي أدى إلى ضعف المرونة التشغيلية للأنشطة الإنتاجية وتتركز معظم العمالة في قطاع الخدمات، فقد أدى الاعتماد المتزايد على القطاع النفطي وحدوث تراجع كبير في مستويات الطلب على العمل في الاقتصاد العراقي نتيجة التدهور في الأنشطة الإنتاجية وبخاصة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية مما أدى إلى تركيز أكبر لقوى العمل في قطاع الخدمات المنظمة وغير المنظمة

فرضية البحث: يتأثر الطلب على العمل في العراق بعدد من العوامل من أهمها معدل التضخم، الانفاق الاستثماري، مستوى إنتاجية عنصر العمل، معدل الأجور، ومستوى العجز في الموازنة العامة، والعجز في الميزان التجاري وسعر الصرف .

أهمية البحث: يساهم في وضع استراتيجيات تهدف إلى تعزيز الإنتاجية وتحفيز النمو الاقتصادي من خلال تحسين استغلال الموارد البشرية. كما يساعد البحث في دراسة ديناميكيات سوق العمل في العراق، بما في ذلك الفجوة بين العرض والطلب على الوظائف.

أهداف البحث : يهدف البحث إلى بناء نموذجا قياسيا لقياس العلاقة بين الطلب على العمل والعوامل التي تؤثر عليه.

منهجية البحث : لتحقيق هدف البحث استخدم البحث مزيجا من المنهج الاستقرائي من خلال الاستعانة بالأساليب القياسية لقياس وتحليل المتغيرات المؤثرة في الطلب والعمل في الاقتصاد العراقي باستخدام تطبيقات برنامج Eviews لقياس وتحليل المتغيرات المؤثرة في الطلب العمل في الاقتصاد العراقي.

حدود البحث: البعد الزماني والمكاني: اقتصاد العراق يمثل البعد المكاني أما البعد الزماني فهو المدة (2004-2022).

المحور الاول : الإطار النظري للطلب على العمل

اولا –الطلب على العمل: يكون الطلب على العمل بشكل متفق عليه، هو طلب المؤسسات، اذ يتخذ المسؤولون في المؤسسات قراراتهم عن طريق مقارنة تكلفة ساعة العمل الإضافية (الأجر الفعلي مع العائد الذي يحققونه من فائض الإنتاج، والذي يتم التعبير عنه بالقيمة الناتجة عن هذه الساعة الإضافية من العمل . (تلون .2019،ص203)

1-قانون الطلب على العمل(المنيف،**2021**،ص392**)** :ينص قانون الطلب على العمل على أنه بافتراض ثبات العوامل الأخرى فإن العلاقة بين كمية العمل المطلوبة ومعدل الأجر الحقيقي عكسية بمعنى أنه كلما ارتفع الأجر كلما انخفضت الكمية المطلوبة من عنصر العمل والعكس صحيح، أي أنه كلما انخفض الأجر الحقيقي كلما زادت الكمية المطلوبة من عنصر العمل. DL = f (W)

2-خصائص منحى الطلب على العمل :أن منحنى الطلب على العمل ينحدر من الأعلى إلى أسفل أي سالب الميل؛ لكون الطلب على العمل دالة في أجور العمال. وان درجة مرونة منحى الطلب على العمل تعكس مقدار استجابته للتغير في الأجور؛ فمن المسلم به أن الطلب على العمل ينخفض في حالة ارتفاع الأجور ، إلا أن هذا الانخفاض يكون في بعض الحالات أكثر من حالات أخرى ؛ وهذه المرونة تحتل أهمية بالغة في الاعتماد عليها عند صناعة السياسات.(الافندي،2012:ص395)

3- الطلب على العمل في الأمد القصير: يشير إلى مقدار العمل الذي تحتاجه الشركات في مدة زمنية محدودة، أقل من سنة واحدة ، ومن اهم ما يميز تحليل الطلب على العمل في المدى القصير هو ثبات كل من دالة الانتاج و رأس مال المؤسسة بحيث يكونان غير قابلين للتغيير، أي يكون أمام المؤسسة إمكانية تغيير عدد الوحدات من السلعة التي تنتجها بتغيير عنصر إنتاجي واحد فقط وهو عدد العمال الذين تستأجرهم في العملية الإنتاجية، (القريشي،2007:ص36) ويتميز هذا النوع من الطلب بعدة خصائص وعوامل تؤثر فيه:

ثانيا-خصائص الطلب على العمل في الأمد القصير(حسين،2023:ص65-88)

المرونة: الطلب على العمل في الأمد القصير يكون أكثر مرونة واكثر تفاعلًا مع التغيرات في الإنتاج، حيث يمكن للشركات أن تتأقلم بشكل سريع مع التغيرات في الطلب على منتجاتها أو خدماتها.

عدم استقرار الطلب: يمكن أن تتقلب احتياجات المنشآت و المؤسسات من العمل في الأمد القصير بناءً على عوامل موسمية، أحداث اقتصادية طارئة ، أو حتى أزمات صحية مثل جائحة كوفيد-19.

ويتأثر الطلب على العمل في الأمد القصير بعدة عوامل (عفان:2018:ص325-358)

حالة الاقتصاد: تؤثر معدلات النمو الاقتصادي والانكماش بسرعة على حجم الطلب على القوى العاملة. في فترات الركود، قد يحدث تسريح للعمال أو قد تنخفض فرص العمل.

تغيرات في الطلب على المنتجات: يمكن أن يؤثر الطلب المتغير على السلع والخدمات بشكل صريح على الطلب على العمل في المنشأة، على سبيل المثال، إذا زاد الطلب على منتج محدد، فإن الشركات قد تحتاج لتوظيف مزيد من العمال.

التغيرات في أسعار المواد الخام: انخفاض أو ارتفاع تكلفة المواد الخام، يمكن أن يؤدي إلى تغيير في مستويات الإنتاج وبالتالي الطلب على العمل.

تأثيرات السياسات الحكومية: أي تغييرات في السياسات الحكومية مثل التشريعات، الضرائب، أو تدابير الحماية الاجتماعية يمكن أن تؤثر على القرارات المرتبطة بالتوظيف.من المهم أن المنشآت تكون مرنة وذات قدرة على التكيف مع التغيرات السريعة في الطلب على العمل لتحقيق الأرباح في الأمد القصير. وتعظيم الأرباح يستلزم المساواة بين الإيراد الحدي والكلفة الحدية ، وأن منحنى الطلب على العمل في المدى القصير يتطابق مع الجزء السالب من منحنى الإنتاجية الحدية للعامل(القريشي،2007:ص36)

ثالثا- الطلب على العمل في الامد الطويل: يشير الطلب على العمل في الامد الطويل إلى الوقت الذي تحتاجه المنشأة للتكيف مع المتغيرات والظروف الاقتصادية الشائعة ،وليس بالإمكان تحديد هذا المدى بفترة زمنية محددة. فقد يقصر أو يطول حسب المعطيات على أرض الواقع . ويعتمد الاقتصاديون عادة معايير محددة للفترات الزمنية، بحجة أن المؤسسة لا تستطيع تغيير حجم الموارد الإنتاجية على المدى القصير، باستثناء العمالة التي يمكن أن تتغير بناء على الظروف السائدة، في حين أن المؤسسة لا تستطيع تغيير رأس المال. خلال هذه الفترة. وعلى المدى الطويل، تكون المؤسسة قادرة على تحويل العمالة ورأس المال (بني هاني،2014:ص52) وبقدر تعلق الامر بتأثير الاجور على الطلب على العمل في الأمد الطويل:(القريشي،2007:ص39) **. اذ** تؤثر الأجور على القوى العاملة عن طريق تأثيرات الإنتاج أو وفورات الحجم . بالنسبة لمؤسسة تسعى إلى تضخيم أرباحها فإن الإيرادات الحدية لآخر وحدة منتجة تساوي الكلفة الحدية للإنتاج، وزيادة الأجور ستؤدي إلى ارتفاع التكاليف الحدية بما يتجاوز الإيرادات الحدية

للمصنع عند مستوى توازنه السابق. سيتوصل المصنع بعد ذلك بعض الخسائر في آخر الوحدات المنتجة ويمكنه زيادة الأرباح عن طريق تقليل المستويات الإنتاجية. ويؤدي عادة إلى انخفاض في كمية رأس المال والقوى العاملة التي تستخدم في الإنتاج.

رابعا: العوامل المؤثرة في الطلب على العمل

1-النمو الاقتصادي: يقصد بالنمو الاقتصادي الزيادة المتحققة في الناتج القومي الإجمالي أي الزيادة الحاصلة في كمية السلع والخدمات المنتجة في البلد. ومعدل النمو الاقتصادي يؤثر في تحديد الطلب على العمل، فكلما ارتفع معدل النمو الاقتصادي تطلب ذلك إيجاد فرص عمل جديدة، ومن ثم يزداد الطلب على العمل تبعا لذلك والعكس صحيح.(ناشور،2017:ص139)

2-معدل تكوين رأس المال : تلعب الزيادة في تكوين رأس المال دور مهما في توليد فرص العمل، فزيادة حجم الاستثمارات في الاقتصاد عامل رئيسي في خلق فرص العمل. وفي الممارسات العملية، هذه العلاقة ليست أحادية، حيث أن هذا الحجم الأكبر أو الأصغر لتكوين رأس المال ترافقه تحسينات راسية في التكنولوجيا قد تقلل من فرص العمل المتاحة ، وبعبارة أخرى، قد يتضمن الاستثمار على عنصر مولد للنمو الاقتصادي ولكنه ربما لا يؤدي بالضرورة إلى خلق فرص العمل بنفس معدل النمو في حجم الاستثمارات .(المصبح&المرعي،2014:ص14)

3- القوى العاملة: هم جميع الافراد من الإناث والذكور الذين يبلغون من العمر 15 سنة فأكثر المهيؤون للعمل في إنتاج السلع والخدمات الاقتصادية خلال فترة الاسناد الزمني إي خلال الاثني عشر شهراً السابقة لشهر المسح ،سواء كانوا يعملون بالفعل)مشتغلون (أو يبحثون عن عمل)متعطلون (مصطفى&بوجمعة،2021:ص448)

4-**إجمالي الانفاق العام:** هو أجمالي الإنفاق الاستهلاكي النهائي للأسرة (الاستهلاك الخاص في السابق) ونفقات الاستهلاك الحكومية النهائية العامة (الاستهلاك الحكومي العام في السابق) وإجمالي تكوين رأس المال أواي شيء من هذا النوع.(مصطفى&بوجمعة،2021:ص448)

5- التطور التكنولوجي : إنّ التطور التكنولوجي يمكن أن يؤثر ايجاباً أو سلباً على الطلب على العمل وهذا بحسب نوع التطور المتحقق ، فإذا كان التطور التكنولوجي يؤدي إلى استعمال تكنولوجيا كثيفة رأس المال في العملية الإنتاجية فهذا يؤدي إلى إحلال عنصر رأس المال محل عنصر العمل في عملية الإنتاج ومن ثم ينخفض الطلب على العمل، والعكس صحيح عندما يكون التطور التكنولوجي من نوع كثافة عنصر العمل فذلك يؤدي إلى ارتفاع الطلب على العمل بسبب ارتفاع مدخلات العمل في الإنتاج (ناشور،2017:ص139)

6-**الانفتاح التجاري:** وجود علاقة واضحة بين درجة الانفتاح التجاري والطلب على القوى العاملة غير ان معظم هذه الدراسات اكتشفت ان مرونة الطب على القوة العاملة فيما يتعلق بدرجة الانفتاح ليست كبيرة ولم تؤيد البيانات والنتائج الخاصة بالعديد من البلدان الفرض الذي يعترف بوجود مرونة أو علاقة فائقة بين الطلب على القوة العاملة ودرجة الانفتاح.(المصبح&المرعي،2014:ص15)

7-الاستثمار: يزداد الطلب على القوة العاملة مع زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال رفع معدلات نمو الناتج، وهومن شأنه ان يفضي إلى زيادة الطلب على القوى العاملة.(القريش،2007،ص33)

8- دالة الإنتاج : وهي العلاقة بين عوامل الانتاج الضرورية لإنتاج وحدة واحدة من السلعة او الخدمة، وبما ان عنصر العمل هو احد هذه العوامل. فاذا تقرر زيادة حجم الانتاج نتيجة لتزايد حجم الطلب الفعال سواء كان ذلك بمستوى المنشأة أو الاقتصاد، فسيزداد حجم الطلب على العمل، إلى ان مقدار الزيادة في الطلب على العمل، سيتوقف على طبيعة النمط التكنولوجي المستخدم من حيث كثافة رأس المال وكثافة العمل وكذلك بالنسبة لباقي العوامل لإنتاج ذلك المقدار من السلع والخدمات.(الأسدي واخرون،2018:ص96)

المحور الثاني توصيف العوامل المؤثرة في الطلب على العمل في العراق

أولا: التعريف بمتغيرات الانموذج القياسي : تعد مرحلة التوصيف من أهم المراحل في عملية اعداد النماذج القياسي، اذ يتم تحويل العلاقات بين المتغيرات إلى الصيغة الرياضية بالعودة إلى النظرية الاقتصادية بهدف قياسها وتفسيرها، وبقدر تعلق الأمر بموضوع البحث وهو تحليل وقياس محددات

الطلب على العمل في الاقتصاد العراقي، خلال المدة(2004-2022)،فسيتم توضيح الصياغة الدالية للنموذج على النحو الاتي:

ثانيا : صياغة الدالية الشكل الرياضي للنموذج: إنّ توصيف أي أنموذج رياضي يستلزم تحديد المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ذات العلاقة، بالعودة إلى النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، كما يمكن الاستعانة بالاجتهاد المنطقي وخبرة الباحث بطبيعة البحث والعينة المدروسة هذا فضلاً عن البيانات المتاحة. بالإضافة إلى تحديد الشكل الرياضي والتوقعات المسبقة حول إشارة وحجم معاملات المتغيرات للأنموذج المطلوب تقديره واتخذت الصياغة الدالية لأنموذج موضوع البحث الشكل الاتي :-

LB =f (INF GI PER WAGE DB DTR EX)

اسم المتغير	الطلب على العمل	معدل التضخم	الانفاق الاستثماري	مستوى إنتاجية عنصر العمل	معدل الأجور	العجز في الموازنة	العجز في الميزان التجاري	سعر الصرف
الرمز	LB	INF	GI	PER	WAGE	DB	DTR	EX

ثالثا-التوقعات المسبقة حول طبيعة العلاقة بين بين محددات الطلب على العمل

تهتم هذه النقطة بتقديم أو إعطاء توقعات نظرية مسبقة عن إشارة وحجم معلمات العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ذات العلاقة بقياس وتحليل محددات الطلب على العمل في الاقتصاد العراقي وتجدر الاشارة إلى صعوبة بناء توقعات دقيقة مسبقة حول تلك العلاقة في ظروف البلدان النامية بشكل عام والبلدان غير المستقرة مثل العراق بشكل خاص. فعادة يتم بناء التوقعات على ضوء منطق النظرية الاقتصادية. الذي قد لا يشير بوضوح إلى طبيعة العلاقة بين المتغيرات قيد الدراسة بشكل تفصيلي. وفيما يأتي عرض للتوقعات المسبقة للعوامل المؤثرة في الطلب على العمل التي ذات الصلة بالبحث قيد الدراسة.

(1)**النمو الاقتصادي** : يؤكد الاقتصاديين على أهمية الأثر المعنوي الطردي للنمو الاقتصادي على الطلب على العمل سواء على المستوى الجزئي أو الكلي، فارتفاع معدل النمو الاقتصادي سيقود إلى حدوث ارتفاع في الطلب الكلي الذي سيقود بدوره إلى زيادة الطلب على العمل، ويحدث العكس في فترات التباطؤ الاقتصادي اذا ينخفض الطلب على العمل مع انخفاض النمو الاقتصادي ، مما يدفع العديد من الأفراد للعمل في القطاع غير الرسمي. (الشوريجي،2007 :ص 142) ، وقد يصبح أثر النمو الاقتصادي الطلب على العمل عكسياً في الأجل الطويل، كما أنّ مرونة الطلب على العمل نسبة إلى النمو الاقتصادي قد تنخفض في الأجل الطويل بسبب زيادة التقدم التقني والاحلال الفني في العديد من المشروعات ، ويرى آخرون أنّه في أغلب الدول النامية كانت مرونة الطلب على العمل للنمو موجبة ومنخفضة في الأجل الطويل ، خاصة في قطاع التصنيع ،وهو ما يؤكد أن النمو المتحقق لم يسهم في خلق التوظف وهكذا يتضح لنا أن أثر النمو الاقتصادي على الطلب على العمل يكون أغلبه طردي في الأجل القصير ،لكنه غير مؤكد في الأجل الطويل ،الا أنه قد يتناقص أو يزداد .ويتوقف تأثير النمو على الطلب على العمل على هيكل النشاط الاقتصادي للدولة، فهناك قطاعات مثل الزراعة والصناعة تسهم في بنسبة اكبر من القطاعات الاخرى. (عفان،2018 :ص ص 10-11)

(٢) الاستثمار: يعد التراكم الرأسمالي أحد محددات الطلب على العمل ويأتي بعد النمو والأجور من حيث الأهمية ومن المتوقع أن يزداد الطلب على العمل مع زيادة التراكم الرأسمالي، وعلى الرغم من الأثر الطردي للتراكم الرأسمالي على الطلب على العمل، إلّا أنّه قد يكون منخفض، كما قد يقل في الأجل الطويل مع زيادة الاحلال الفني، وقد يختلف ذلك من دولة لأخرى.(277-M.A,2012:71)

(٣) **الأجر النقدي**: تنص النظرية الاقتصادية على وجود علاقة عكسية بين اتجاهات الطلب على العمل واتجاهات الأجور، فزيادة الأجور النقدية معناه زيادة تكلفة عنصر العمل بالنسبة للمؤسسات مما يدفعها إلى تخفيض حجم الطلب على العمل. وتوضح قوانين هكس -مارشال للطلب المشتق أن مرونة الطلب على العمل للأجور تزداد في الأجل الطويل مقارنة بالأجل القصير بسبب زيادة الاحلال التكنيكي وتغير أذواق المستهلكين ، ووجود بدائل عديدة للسلع، كما تزداد مع زيادة نسبة الاجور من.) Smith ,2003:PP43-44من إجمالي التكاليف.

(4) الانفتاح التجاري: يختلف أثر الانفتاح التجاري على الطلب على العمل من دولة إلى أخرى ، ويجب الفصل بين أثر الاستيرادات وأثر الصادرات كل على انفراد ، فزيادة الصادرات تقود إلى ارتفاع الناتج وسيقود ذلك إلى ارتفاع الطلب على العمل، بينما زيادة الاستيرادات تؤدي إلى تخفيض الطلب على العمل في الداخل

وسبق ان أكد كينز على الأثر السلبي للاستيرادات، إلّا أنّه اختلف بشأن مقدار هذا الأثر . (Mishra and Spilimbergo ,2009 :P44)

(5) سعر الصرف أن أثر سعر الصرف الحقيقي يكون معنوي عكسي في الأجل القصير، ثم يصبح معنوي طردي في الأجل الطويل خاصة للدول صغيرة الحجم ، ذات القدرات التنافسية الضعيفة (Mishra and Spilimbergo-,2009:P6) وأنّ أثر سعر الصرف الحقيقي يكون معنوي طردي في الأجلين القصير والطويل في الدول كبيرة الحجم، والتي يكون لها نصيب كبير من الصادرات العالمية.

تأثير سعر الصرف في لغز ليونتيف : يعتبر سعر الصرف عنصرًا أساسيًا في تحديد مستوى التنافسية بين الدول، حيث يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الصادرات المحلية، مما يقلل من قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. (د. مظهر محمد صالح(Bakhshi and Ebrahimi , 2016 :P413) .(: http://iraqieconomists.n)

(6)الانفاق الحكومي: تؤدي الزيادة في معدل الاستثمار أو الانفاق العام إلى زيادة الطلب على العمل (P71-2772012M.A,)

(7)معدل التضخم العلاقة بين الطلب على العمل ومعدل التضخم من المتوقع أن تكون طردية وذلك انطلاقا من مقاربة منحنى فليبس الأصلي الذي يقر بأن العلاقة بين معدل التضخم والبطالة هي علاقة عكسية ومن ثم فمن المنطقي ان تكون العلاقة طردية مع حجم الطلب على العمل، غير أنّ ظهور ما يعرف بظاهرة الركود التضخمي فيما بعد ألغى فرضية العلاقة التبادلية بينهما، حيث وجد أنّ معدل التضخم يسير جنبا إلى جنب مع معدل البطالة نحو الارتفاع ، وقد تم تفسير هذه العلاقة الطردية بوجود اختلالات في الأسواق وخاصة سوق العمل بالتالي فإن طبيعة. (نصير ، 2016: ص 86)

المحور الثالث-النماذج القياسية لمحددات الطلب على العمل في الاقتصاد العراقي

1- إجراء اختبار السكون: يستخدم كل من اختبار ديكي فولر و اختبار فيلبس للكشف عن اختبار السكون ودرجة تكامل متغيرات الأنموذج، ويحدد هذا الاختبار درجة صلاحية تلك المتغيرات للاستخدام في الكشف عن طبيعة العلاقة بين المتغير التابع ومجموعة المتغيرات التوضيحية المختارة ، وبينت نتائج اختبار ديكي فولر و اختبار فيلبس أن المتغيرات موضوعة البحث ، لم تكن ساكنة عند المستوى، وتتحول إلى السكون عند اخذ الفرق الأول مع الحد الثابت والاتجاه. وفي كلا الاختبارين وكما يوضح الجدول (1)

جدول(1) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الدراسة الفرق الأول مع الحد الثابت والاتجاه

	الفرق الأول	الفرق الأول مع الحد الثابت والاتجاه (ADF)			الفرق الأول مع الحد الثابت والاتجاه (PP)		
	variable	Statistic-t	.Prob		Statistic-t	.Prob	
1	(d(INF	3.8726-	0.0002	***	3.6873-	0.0004	***
2	(d(GI	3.5426-	0.0006	***	3.6431-	0.0004	***
3	(d(PER	2.3843-	0.0176	**	3.3538-	0.0011	***
4	(d(WAGE	2.2323-	0.0257	**	3.0474-	0.0028	***
5	(d(DB	4.9078-	0	***	3.0494-	0.0027	***
6	(d(DTR	2.1946-	0.0282	**	3.0804-	0.0025	***
7	(d(EX	3.4442-	0.0008	***	2.9136-	0.0041	***
8	(d(VAO	4.1759-	0.0001	***	2.8825-	0.0045	***
9	(d(GDP	1.4306-	0.0817	*	3.0767-	0.0025	***

ملاحظات: (*) ذات دلالة إحصائية عند 10%؛ (**) ذات دلالة إحصائية عند 5%؛ (***) ذات دلالة إحصائية عند 1%. و(لا) غير ذات دلالة إحصائية - المصدر : تم الحصول على النتائج باستخدام برنامج Eviews 12 .

اولا- النموذج اللوغاريتمي لتقدير مرونات الطلب على العمل

1- اختبار الحدود Long Run Form and Bounds Test: من الجدول (11) نلاحظ أنّ قيمة إحصائه F المحسوبة والبالغة (43.756) أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1% البالغة (4.1)، وهذا النتيجة تشير

إلى رفض فرضية العدم والقبول بالفرضية البديل الذي ينص على أنّ العلاقة بين مرونة الطلب على العمل والمتغيرات التوضيحية هي علاقة متوازنة طويلة الأجل ، وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين تلك المتغيرات.

جدول (2)اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات

Test Statistic	Value	.Signif	(I (0	(I (1
Asymptotic: n=1000				
statistic-F	43.75638	%10	1.95	3.06
	8	%5	2.22	3.39
		%2.50	2.48	3.7
		%1	2.79	4.1

المصدر : تم الحصول على النتائج باستخدام برنامج Eviews 12

2- جودة الأنموذج

أ-الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي: يشير الجدول (2) إلى عدم وجود مشكلة الارتباط التسلسلي بين الأخطاء العشوائية في الأنموذج وفق اختبار Godfrey-Breusch واختبار دربن واتسن فقد بلغت قيمة إحصائة F المحسوبة(1.79))، كما بلغت قيمة Prob Chai Square المحسوبة (4.59) وكلاهما غير معنوي عند مستوى 5%، اما قيمة اختبار دربن واتسن فقد بلغت (2.28) مما يعني قبول فرضية عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي وان قيم البواقي أو الأخطاء العشوائية للأنموذج مستقلة عن بعضها البعض .

ب-اختبار مشكلة اختلاف التباين : يشير الجدول (2)أيضا إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين فقد لغت قيمة إحصائه المحسوبة(1.46)، كما بلغت قيمة Prob Chai Square المحسوبة (22.73) وكلاهما غير معنوي عند مستوى 5% وتشير تلك النتائج إلى أنّ حد الخطأ يتمتع بخاصية ثبات التباين وقبول فرضية عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين.

ت.الاختبارات الإحصائية والقياسية : تميز بارتفاع قيمة R2 التي بلغت 0.993 و R2 المعدل التي بلغت(0991) و بارتفاع معنوية اختبار F،التي بلغت مما(486.87) مما يشير إلى جودة الاختبارات الإحصائية والقياسية

جدول(3) نتائج الاختبارات القياسية للنموذج اللوغاريتمي

LM Test Godfrey Serial Correlation-Breusch			
statistic-F	3.626312	(Prob. F(2,8	0.0757
squared-Obs*R	1.026161	(Square(2-Prob. Chi	0.5986
Godfrey-Pagan-Heteroskedasticity Test: Breusch			
statistic-F	0.911112	(Prob. F(44,10	0.6149
squared-Obs*R	44.01953	(Square(44-Prob. Chi	0.4708
Scaled explained SS	0.845075	(Square(44-Prob. Chi	1
Ramsey RESET Test			
	Value	df	Probability
statistic-t	8.334494	20	0
statistic-F	69.46378	(20 ,1)	0
Statistic and econometric test			
squared-R	0.999225	Mean dependent var	9.293903
squared-Adjusted R	0.995813	dependent var .S.D	0.459157
S.E. of regression	0.029709	Akaike info criterion	4.26312-
Sum squared resid	0.008826	Schwarz criterion	2.62076-
Log likelihood	162.2358	.Quinn criter-Hannan	3.628-
statistic-F	292.921	Watson stat-Durbin	2.796451

المصدر : تم الحصول على النتائج باستخدام برنامج Eviews 12

ث-اختبار الازدواج الخطي : للتعرف على مدى استقلالية المتغيرات التوضيحية، وعدم مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity) بينها نلجأ إلى استخدام اختبار (VIF) وتعبر نتائج هذا الاختبار عن تراوح قيم المتغيرات موضوعة البحث في هذا الاختبار بين (3.392) كحد أدنى و (7.92) كحد أعلى وهي أقل من (10) لذا فإنّ هذا يدل على خلو النموذج من مشكلة التداخل الخطي.

جدول (3) نتائج اختبار الازدواج الخطي للنموذج اللوغاريتمي

Variable	Variance	VIF	VIF
LAB	0.005163	43.49113	3.391934
INF	302.9509	5.275221	4.086436
GI	0.000393	22.54644	4.870602
PER	247756.8	307.6798	4.456002
WAGE	0.001738	211.4716	5.838998
DB	0.000248	4.791729	4.219164
DTR	05-E9.21	14.72908	7.922673
EX	6.867961	684.0742	5.391461

المصدر : تم الحصول على النتائج باستخدام برنامجEviews 12

ج- اختبار(Jarque-Bera): تشير نتائج الاختبار المتعلق بالتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test اعتماداً على القيمة الاحتمالية إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنّ الأخطاء العشوائية (البواقي) موزعة توزيعا طبيعيا بحسب اختبار (Bera-Jarque) البالغة قيمته (0.214) وقيمة الاحتمال المقابلة لها والبالغة (0.899) والتي تفوق (5%)، مما يشير إلى أنّ البواقي الأخطاء العشوائية تتوزع بشكل طبيعي (Normally distributed).

شكل (1) اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

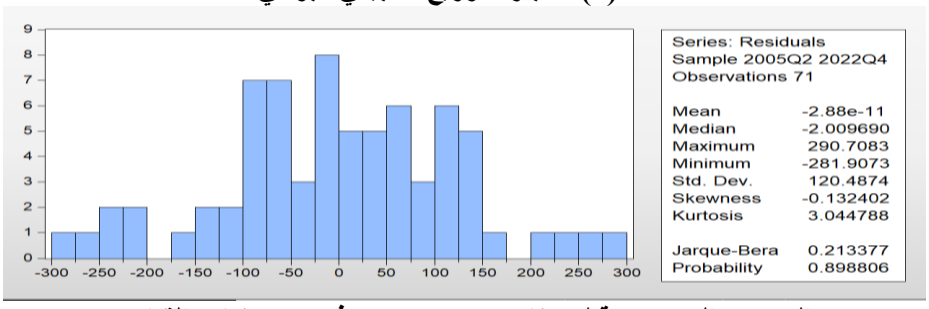

المصدر: الرسم من قبل برنامج Eviews 12 في ضوء نتائج القياس

ح-اختبار استقرار الانموذج: بعد إجراء اختبار (CUSUM) للاستقرارية كما هو موضح بالشكل (2)، تبيّن أنّ منحنى الأخطاء يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، (CUSUM) من خلال الرسم البياني التالي للمجموع التراكمي للبواقي وعليه يمكن التعامل مع كامل فترة البحث كفترة زمنية واحدة يعبر عنها بالخط الوسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار لأنموذج عند حدود معنوية 5 % ، كما أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي (Squares CUSUM of) هو عن خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، و يمكن ان نستنتج وجود نوع من الاستقرار والانسجام في المعلمات المقدرة للأنموذج في النتائج الخاصة بالأمد الطويل ونتائج الخاصة بالأمد القصير

الشكل ، (2) اختبار كوزوم للاستقرارية (CUSUM Stability Test)

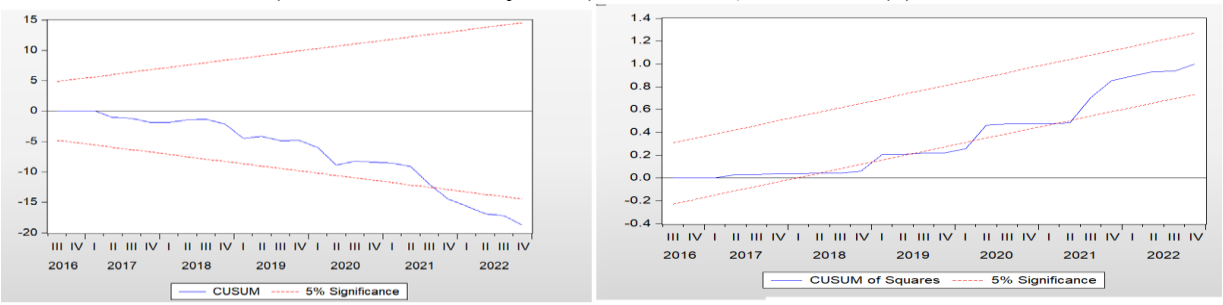

المصدر: الرسم من قبل برنامج Eviews 12 في ضوء نتائج القياس

اولا: نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعلمات الاجل الطويل : تشير نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل في جدول (12) إلى :

1-وجود أثر عكسي ومعنوي **للتغيرات** في معلمة المرونة السعرية للسلع المنتجة LINF **في الاجل الطويل** على مرونة الطلب على العمل LLAB، وتعبر هذه المعلمة عن مدى استجابة سوق العمل للتغيرات في

معلمة المرونة السعرية للسلع المنتجة، فانخفاض تلك المرونة سيزيد من مرونة الطلب على العمل ، أي أنّ انخفاض مرونة الطلب السعرية بنسبة 1%، سيؤدي إلى زيادة مرونة الطلب على العمل بنسبة 0.164 %

2-وجود أثر طردي ومعنوي **طويل الاجل لمتغير مرونة أجور العمل** WAGE**L** على المتغير التابع مرونة الطلب على العمل **LLAB** ، فانخفاض مرونة أجور العمل سيقود إلى انخفاض مماثل في مرونة الطلب على العمل LLAB، وعند ارتفاع مرونة الأجور بنسبة 1% ، سيؤدي إلى زيادة مرونة الطلب على العمل LLAB بنسبة أكبر وهي 1.470 %

3- وجود اثراً عكسياً ومعنوياً طويل الأجل للتغييرات في معلمة مرونة الميزان التجاري LDTRR على مرونة الطلب على العمل LLAB ، فارتفاع العجز في الميزان التجاري على المدى الطويل بنسبة 1% ، سيؤدي إلى انخفاض في مرونة الطلب على العمل LLAB بنسبة 0.147 % وهو انخفاض طفيف يعكس ضعف تأثير هذا المتغير على سوق العمل

4- وجود اثراً عكسياً ومعنوياً طويل الاجل للتغييرات في معلمة المرونة القيمة المضافة لقطاع النفط LVAO التي تشير إلى مدى استجابة القيمة المضافة لقطاع النفط للتغيرات في الطلب على العمل. فزيادة مساهمة القطاع النفطي في القيمة المضافة الإجمالية بنسبة 1% يسهم في انخفاض الطلب على العمل بنسبة 4.834 % ويعود ذلك إلى ان هذا القطاع هو قطاع كثيف راس المال بنسبة كبيرة ، الامر الذي يؤكد على ضعف المرونة التشغيلية لهذا القطاع الذي يعتمد على نوع معين من المهارات والخبرات التي لا تتوفر في الكوادر المحلية ، لذا فأن يستعين بنسبة قليلة من الايدي العاملة المحلية .

5- وجو اثراً طردياً ومعنوياً طويل الاجل لمتغير مرونة سعر الصرف LEX على مرونة الطلب على العمل LLAB ، وتعبر هذه المعلمة عن مدى استجابة سوق العمل للتغيرات في سعر الصرف ، فزيادة مرونة سعر الصرف الدينار العراقي بنسبة 1% سيؤدي إلى ارتفاع مرونة الطلب على العمل LLAB بنسبة 3.941 % ، وتعكس هذه النسبة حجم تأثير سعر الصرف على الطلب على العمل على المدى الطويل

6- وجو اثراً طردياً ومعنوياً طويل الاجل لمتغير **المرونة الإنتاجية لعنصر العمل LPER** على مرونة الطلب على العمل LLAB وتعبر هذه المعلمة عن مدى استجابة **مرونة إنتاجية العمل للتغيرات في عدد العمال أو ساعات العمل. و تساعد مرونة إنتاجية العمل في تقييم كفاءة استخدام العمل. إذا كانت المرونة مرتفعة،** فهذا يعني أن زيادة كبيرة في **إنتاجية العمل على المدى الطويل ستؤدي إلى** زيادة الطلب على العمل

فاذا زادت **مرونة إنتاجية العمل LPER** بنسبة 1%، فانّ ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بنسبة(**3.30 %**) وتعكس هذه النسبة المرتفعة حجم التأثير الايجابي **لإنتاجية العمل** على الطلب على العمل المدى الطويل.

7-وجود أثر طردي ومعنوي **طويل الاجل** لمتغير **مرونة الاستثمار** الانفاق الاستثماري LGI بالنسبة المتغير التابع مرونة الطلب على العمل LLAB ، وتعبر هذه المعلمة عن **مدى استجابة** الطلب على العمل للتغيرات في **مستوى الاستثمار في الاقتصاد العراقي على المدى ،** فإذا زادت **مرونة الاستثمار** الانفاق الاستثماري LGI بنسبة 1%، فإنّ ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بنسبة(**0.0362 %**) وتعكس هذه النسبة المنخفضة مدى ضعف تأثير الانفاق الاستثماري على زيادة مرونة الطلب على العمل LLAB على المدى الطويل.

8- وجو اثراً طردياً ومعنوياً طويل الأجل لمتغير مرونة السياسة المالية او مرونة العجز الموازنة LDB بالنسبة المتغير التابع مرونة الطلب على العمل LLAB ، وتعبر هذه المعلمة عن مدى قدرة الحكومة على تعديل حجم عجز الموازنة او تعديل سياستها المالية استجابةً للتغيرات في النشاط الاقتصادي بهدف تحقيق أهداف معينة مثل تعزيز النمو الاقتصادي، وتقليل البطالة، وتحقيق استقرار الأسعار ، فاذا زادت المرونة في معلمة العجز LDB بنسبة 1%، سيقود إلى ارتفاع مرونة الطلب على العمل LLAB بنسبة(**0.036 %**) وتعكس هذه النسبة المنخفضة مدى ضعف تأثير او ضعف تكييف السياسة المالية على مع التغييرات في الطلب على العمل المدى الطويل

9-ظهر معامل تصحيح الخطأ بمعنوية إحصائية مرتفعة عند مستوى معنوية 5% وهو يحمل الإشارة السالبة التي تؤكد تقارب التوازن في الأجلين الطويل والقصير، مما يسمح لنا بالإقرار بوجود علاقة ديناميكية في الاجل القصير بين المتغيرات التوضيحية في النموذج، وتعبر قيمة المعلمة البالغة (2.165-) عن الزمن

اللازم من أجل العودة لحالة التوازن في الأجل الطويل ، أي أنّ الطلب على العمل سيتجه نحو الوصول قيمته المتوازنة في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن تعادل (0.461) سنة أي ما يقارب 5 شهور وهي استجابة سريعة للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل .

جدول (4) نتائج تقدير النموذج اللوغاريتمي لمعلمات الاجل الطويل

Variable	Coefficient	Std. Error	Statistic-t	.Prob
LINF	0.1645-	0.062638	2.62617-	0.0253
LWAGE	1.470374	0.141459	10.39435	0
LDTRR	0.14653-	0.02006	7.30451-	0
LVAO	4.83415-	0.734179	6.58443-	0.0001
LEX	3.941388	0.39837	9.893793	0
LPER	3.300371	0.296791	11.12019	0
LGI	0.10495	0.072126	1.455089	0.1763
LDB	0.036255	0.020921	1.732933	0.1138
*(1-CointEq(	2.16468-	0.081305	26.6243-	0

المصدر : تم الحصول على النتائج باستخدام برنامجEviews12

4-اختبار(Jarque-Bera): تشير نتائج الاختبار المتعلق بالتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test اعتماداً على القيمة الاحتمالية إلى قبول الفرضية العدم التي تنص على أنّ الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا بحسب قيمة اختبار (Bera-Jarque) البالغة قيمته (1.655) وقيمة الاحتمال المقابلة لها والبالغة (0.437) والتي تفوق (0.05)، وعليه نقبل فرضية الصفرية التي تنص على أنّ البواقي موزعة توزيعا طبيعيا (Normally distributed).

(3) نتيجة اختبار (Jarque-Bera)

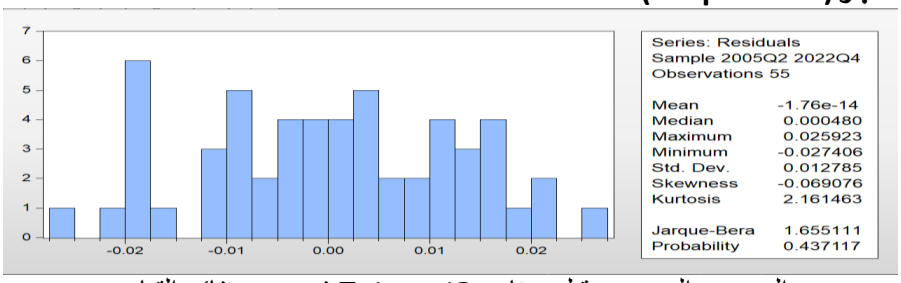

المصدر: الرسم من قبل برنامج Eviews 12 في ضوء نتائج القياس

5-اختبار استقرار الانموذج: يبيّن من الشكل (2)، وقوع منحنى الأخطاء داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، (CUSUM) من خلال الرسم البياني التالي للمجموع التراكمي للبواقي وعليه يمكن التعامل مع كامل فترة البحث كفترة زمنية واحدة يعبر عنها بالخط الوسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار الانموذج عند حدود معنوية 5 % ، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن هناك استقراراً وانسجاما في الانموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الاجل القصير

الشكل ، (4) اختبار كوزوم للاستقرارية (CUSUM Stability Test)

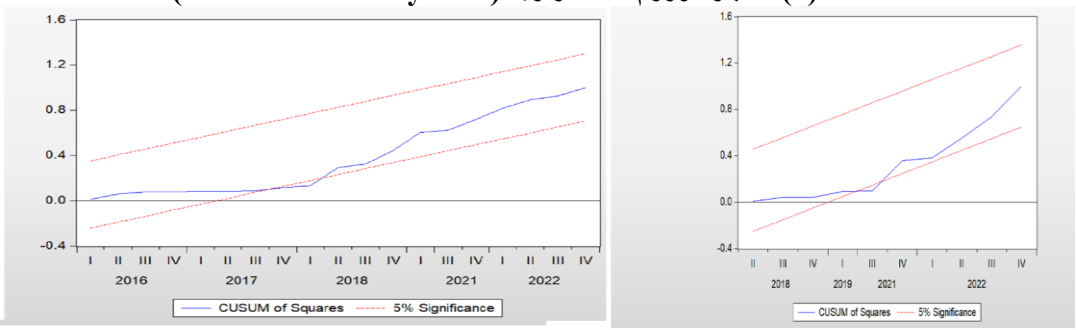

المصدر: الرسم من قبل برنامج Eviews 12 في ضوء نتائج القياس

ثانيا– نتائج تقدير المرونة التشغيلية للأنشطة الانتاجية في العراق : تشير المرونة التشغيلية للأنشطة **الانتاجية** عن مدى قدرة تلك الانشطة على توظيف العمال اي قدرتها على تعديل حجم ونوع القوى العاملة لديها استجابةً

للتغيرات في الطلب أو الظروف الاقتصادية. تلعب هذه المرونة دوراً مهمًا في إدارة الموارد البشرية وتساعد الشركات على التكيف مع التغيرات السريعة في السوق.

1- اختبار الحدود :من الجدول (4) نلاحظ أنّ قيمة إحصائه F المحسوبة والبالغة (10.115) أكبر من قيمة الحد الأعلى عند مستوى معنوية 1% البالغة (4.26)، وهذه النتيجة تشير إلى قبول الفرض البديل الذي يشير إلى وجود علاقة متوازنة طويلة الأجل بين المتغير التابع مرونة الناتج والمتغيرات التوضيحية وبالتالي وجود علاقة تكامل مشترك بين تلك المتغيرات

الجدول (5) : اختبار الحدود للكشف عن التكامل المشترك بين المتغيرات

Test Statistic	Value	.Signif	(I (0	(I (1
Asymptotic: n=1000				
statistic-F	10.11522	%10	2.03	3.13
k	7	%5	2.32	3.5
		%2.50	2.6	3.84
		%1	2.96	4.26

المصدر : تم الحصول على النتائج باستخدام برنامج Eviews12

ثالثا: جودة الأنموذج: تشير نتائج تقدير الانموذج إلى إنّ النموذج يخلو من الارتباط الذاتي بين البواقي كما لا توجد مشكلة عدم تجانس التباين وان المتغيرات العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا وفيما يأتي توضيح تفصيلي لنتائج تلك الاختبارات

1-**الكشف عن مشكلة الارتباط الذاتي:** يشير الجدول (2) إلى خلو الأنموذج من الارتباط الذاتي بين البواقي في الأنموذج وفق اختبار Godfrey-Breusch واختبار دربن واتسن فقد بلغت قيمة إحصائه F المحسوبة0.73))، كما بلغت قيمة Prob Chai Square المحسوبة (0.367) وكلاهما غير معنوي عند مستوى 5%، اما قيمة اختبار دربن واتسن فقد بلغت (1.66) مما يعني قبول فرضية عدم وجود مشكلة ارتباط تسلسلي وان قيم البواقي أو الأخطاء العشوائية للأنموذج مستقلة عن بعضها البعض .

2-اختبار مشكلة عدم تجانس التباين: يشير الجدول (2)أيضا إلى عدم وجود مشكلة عدم تجانس التباين فقد لغت قيمة إحصائه F المحسوبة(2.045)، كما بلغت قيمة uareProb Chai Sq المحسوبة (27.73) وكلاهما غير معنوي عند مستوى 5% وتعبر تلك النتائج عن عدم قبول الفرضية الصفرية القائلة بثبات تباين حد الخطأ ، وقبول الفرضية البديلة لعدم وجود مشكلة اختلاف التباين.

3-جودة الاختبارات الإحصائية والقياسية :تمتع الأنموذج بارتفاع معنوية اختبار F، وارتفاع قيمة معامل التفسير مما يشير إلى ارتفاع معنوية الأنموذج وجودة الاختبارات الإحصائية والقياسية.

4-اختبار الازدواج الخطي: للتعرف على مدى استقلالية المتغيرات التوضيحية، وعدم مشكلة الازدواج الخطي (Multicollinearity) بينها نلجأ إلى استخدام اختبار (VIF) وتعبر نتائج هذا الاختبار عن ان قيم المتغيرات موضوعة البحث في هذا الاختبار تتراوح بين حد أدنى (2.172) و حد أعلى (106.249) وهي اكبر من (10) مما يؤشر وجود مشكلة الازدواج الخطي بين بعض المتغيرات التفسيرية.

جدول(6):نتائج الاختبارات القياسية للنموذج اللوغاريتمي

Godfrey Serial Correlation LM Test-Breusch			
statistic-F	0.721507	(Prob. F(2,46	0.4914
squared-Obs*R	2.007439	(Square(2-Prob. Chi	0.3665
Godfrey-Pagan-Heteroskedasticity Test: Breusch			
statistic-F	2.045394	(Prob. F(17,48	0.0268
squared-Obs*R	27.72605	(Square(17-Prob. Chi	0.0482
Scaled explained SS	18.75859	(Square(17-Prob. Chi	0.3426
Ramsey RESET Test			
	Value	df	Probability
statistic-t	2.176013	47	0.0346
statistic-F	4.735031	(47 ,1)	0.0346
and econometric test Statistic			
squared-R	0.999995	Mean dependent var	2.482488
squared-Adjusted R	0.999993	S.D. dependent var	0.021687
S.E. of regression	05-E5.75	Akaike info criterion	16.4635-
Sum squared resid	07-E1.59	Schwarz criterion	15.8663-
Log likelihood	561.2956	.Quinn criter-Hannan	16.2275-
statistic-F	544392.3	Watson stat-Durbin	1.661655

المصدر : تم الحصول على النتائج باستخدام برنامج Eviews 12

جدول (7) نتائج اختبار الازدواج الخطي

Variable	Variance	VIF	VIF
(1-LGDP(	0.000431	204568.5	15.79043
LVAO	0.000195	242793.4	106.2491
LVAM	08-E8.30	2.326991	2.171994
LVAZ	06-E2.40	352.9555	24.25944
LVAS	05-E7.97	82301.76	49.60603
LPER	05-E1.83	3224.792	21.11805
LGI	07-E2.25	1766.336	6.854323
LINF	08-E3.70	11.42218	7.097114

المصدر : تم الحصول على النتائج باستخدام برنامجEviews 12

4- اختبار(Jarque-Bera): يوضح الشكل (5) اختبار إلى خضوع الأخطاء العشوائية للنموذج للتوزيع الطبيعي اعتماداً على القيمة الاحتمالية إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنّ الأخطاء العشوائية (البواقي(موزعة توزيعا طبيعيا بحسب اختبار (Bera-Jarque) البالغة قيمته (1.87) وقيمة الاحتمال المقابلة لها والبالغة (0.392) وهي اكبر من (0.05)، وعليه نقبل فرضية العدم وهذا يعني إنّ البواقي موزعة توزيعا طبيعيا (Normally distributed)

شكل (5) اختبار (Jarque-Bera)

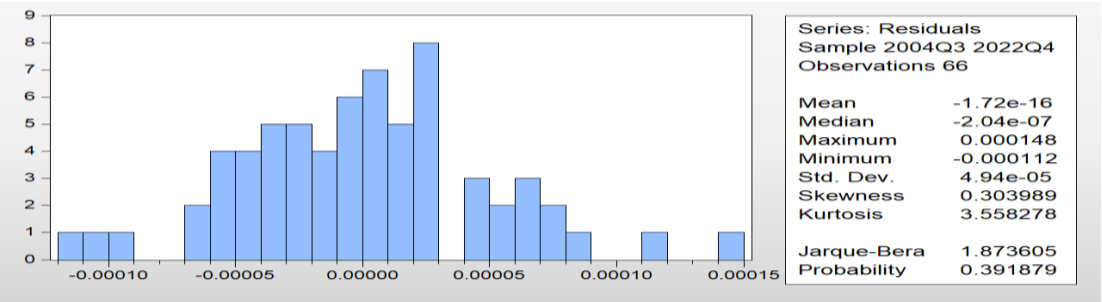

المصدر: الرسم من قبل برنامج Eviews 12 في ضوء نتائج القياس

5-اختبار استقرار الانموذج: يوضح اختبار (CUSUM) للاستقرارية كما هو موضح بالشكل (6)، أن منحنى الأخطاء يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، و أن المجموع التراكمي لمربعات البواقي (CUSUM of Squares) هو عن عبارة خط وسطي يقع داخل حدود المنطقة الحرجة، وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين أن المعلمات تتمتع بالاستقرار والانسجام على الأمد الطويل والأمد القصير .

الشكل (6) : اختبار كوزوم للاستقرارية (CUSUM Stability Test)

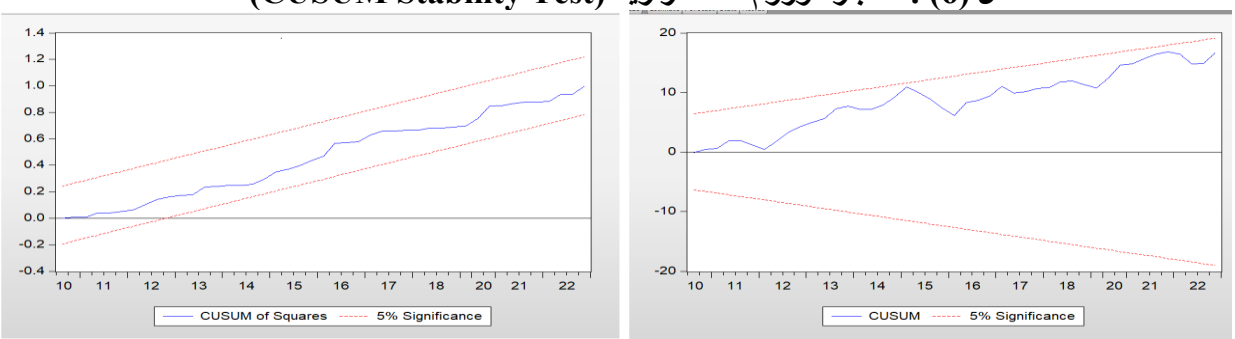

المصدر: الرسم من قبل برنامج Eviews 12 في ضوء نتائج القياس

خامسا-نتائج تقدير الانموذج اللاخطي للمرونة التشغيلية للأنشطة الاقتصادية في العراق:

تشير نتائج تقدير معلمات الاجل الطويل للمرونة التشغيلية للأنشطة الاقتصادية في جدول (12) إلى :

1-وجود اثر طردي ومعنوي طويل الاجل لمتغير **للمرونة التشغيلية للقطاع النفطي LVAO** نسبة إلى مرونة الناتج LGDP التي تعبر عن مدى استجابة الطلب على العمل في قطاع النفط للتغيرات في مرونة الناتج LGDP.

فارتفاع مرونة الناتج بنسبة 1% ، سيؤدي إلى ارتفاع مرونة التشغيل في قطاع النفط على المدى الطويل بنسبة اقل وهي 0.588 % الامر الذي يؤكد ضعف المرونة التشغيلية لهذا القطاع

2-وجود اثر طردي ومعنوي طويل الاجل لمتغير **للمرونة التشغيلية لقطاع الصناعة التحويلية LVAM** نسبة إلى مرونة الناتجLGDP وتعبر هذه المعلمة عن مدى استجابة الطلب على العمل في قطاع الصناعة التحويلية للتغيرات في مرونة الناتجLGDP. فارتفاع مرونة الناتج LGDP على المدى الطويل بنسبة 1%، سيؤدي إلى زيادة المرونة التشغيلية في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة اقل وهي 0.040249 % وتعكس هذه النسبة المتواضعة مدى ضعف المرونة التشغيلية لهذا القطاع .

3-وجود اثر طردي ومعنوي طويل الأجل لمتغير **للمرونة التشغيلية في القطاع الزراعي LVAZ** نسبة إلى مرونة الناتج LGDP وتعبر هذه المعلمة عن مدى استجابة الطلب على العمل في القطاع الزراعي للتغيرات في مرونة الناتج LGDP. فارتفاع مرونة الناتج LGDP على المدى الطويل بنسبة 1% ، سيؤدي إلى زيادة المرونة التشغيلية لقطاع الزراعة بنسبة أقل وهي 0.0370 % وتعكس هذه النسبة المتواضعة مدى ضعف المرونة التشغيلية للقطاع الزراعي

4-وجود اثر طردي ومعنوي طويل الاجل لمتغير للمرونة التشغيلية في قطاع الخدمات LVAS نسبة إلى مرونة الناتج LGDP وتعبر هذه المعلمة عن مدى استجابة الطلب على العمل في قطاع الخدمات للتغيرات في مرونة الناتجLGDP. فارتفاع مرونة الناتج LGDP على المدى الطويل بنسبة 1%، سيؤدي إلى زيادة **مرونة التشغيل في قطاع الخدمات** على المدى الطويل بنسبة أقل وهي 0.39782 % ويتضح ان المرونة التشغيلية للقطاع الخدمات اكبر من المرونة التشغيلية لكل من القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية وهذه النتيجة منطقية ومقاربة لواقع سوق العمل في الاقتصاد العراقي

5-وجود أثر طردي ومعنوي طويل الأجل متغير مرونة إنتاجية العمل LPER نسبة إلى مرونة الناتج LGDP وتعبر هذه المعلمة عن مدى استجابة إنتاجية العمل LPER للتغيرات في مرونة الناتجLGDP. فارتفاع مرونة الناتجLGDP بنسبة 1% ، سيؤدي إلى زيادة مرونة إنتاجية العمل LPER على المدى الطويل بنسبة اقل وهي 0.406 %

5- وجود اثراً عكسياً وغير معنوي طويل الأجل لتغيرات في معلمة المرونة الانفاق الاستثماري LGI نسبة إلى مرونة الناتجLGDP وتعبر معلمة مرونة الإنفاق الاستثماري عن مدى استجابة مستوى الإنفاق الاستثماري للتغيرات في العوامل المؤثرة، مثل توافر رأس المال، والعمل والإنتاج وهي تشير هنا إلى مدى استجابة التغييرات في الإنفاق الاستثماري للتغيرات في مرونة الناتج، فارتفاع مرونة الناتج LGDP بنسبة 1%، سيؤدي إلى انخفاض مرونة الإنفاق الاستثماري على المدى الطويل بنسبة اقل وهي 0.015726 % . ويحدث الأثر السالب للاستثمارات المذكورة إذا أدى النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نقص الاستثمار ويمكن تفسير ذلك بان النمو في الناتج المحلي ينعكس سلبا على الإنفاق الاستثماري على المدى الطويل بسبب سوء تخصيص تلك الاستثمارات لكونها استثمارات في مجالات غير الإنتاجية ولا تسهم بشكل واضح في زيادة معدل النمو والتشغيل على المدى الطويل .

6-وجو اثراً طردياً غير معنوي طويل الاجل لمتغير المرونة الطلب السعرية LINF نسبة إلى مرونة الناتجLGDP وتعبر هذه المعلمة عن مدى تأثير التغييرات في المستوى العام للأسعار على التغييرات في مرونة الناتج LGDP ، فارتفاع مرونة الناتج المحلي الإجمالي LGDP بنسبة 1%، سيؤدي إلى ارتفاع مرونة الطلب السعرية LINF بنسبة اقل وهي 0.00821 % وتعكس هذه النسبة المتواضعة مدى ضعف تأثير التغييرات في الناتج المحلي الإجمالي لمرونة الطلب السعرية .

7- ظهر معامل تصحيح الخطأ بمعنوية إحصائية مرتفعة عند مستوى معنوية 5% وبإشارة سالبة تشير إلى تقارب التوازن في الاجل القصير مع التوازن في المدى الطويل مما يسمح لنا بالإقرار بأن هناك علاقة ديناميكية في المدى القصير بين متغيرات النموذج، وتعبر قيمة المعامل البالغة (-0.007598) عن ان أخطاء الأجل القصير يتم تصحيحها تلقائيا عبر الزمن من اجل العودة لحالة التوازن في الأجل الطويل، أي أن الناتج المحلي يتجه نحو قيمته المتوازنة في كل فترة زمنية بنسبة من اختلال التوازن تعادل (13.15) سنة أي ما يقارب 13.5 سنة ، وهي بطيئة لبلوغ قيمته المتوازنة في الأجل الطويل

جدول(8) نتائج تقدير الانموذج اللاخطي للمرونة التشغيلية للأنشطة الاقتصادية في العراق

Variable	Coefficient	Std. Error	Statistic-t	.Prob
LVAO	0.588269	0.186784	3.149466	0.0028
LVAM	0.040249	0.012035	3.344451	0.0016
LVAZ	0.036964	0.013578	2.722349	0.009

LVAS	0.39782	0.140654	2.828363	0.0068
LPER	0.405572	0.08503	4.769755	0
LGI	0.01573-	0.009831	1.59959-	0.1163
LINF	0.00821	0.002969	2.765453	0.008
*(1-CointEq(	0.007598-	0.000789	9.62927-	0

المصدر : تم الحصول على النتائج باستخدام برنامج Eviews 12

4- اختبار(Jarque-Bera): تشير نتائج الاختبار المتعلق بالتوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية Normality test اعتماداً على القيمة الاحتمالية إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بأنّ الأخطاء العشوائية (البواقي(موزعة توزيعا طبيعيا بحسب قيمة اختبار (Bera-Jarque) البالغة قيمته (1.655) وقيمة الاحتمال المقابلة لها والبالغة (0.437) والتي تفوق (0.05)، وعليه نقبل فرضية العدم التي تنص على إن البواقي موزعة توزيعا طبيعيا (Normally distributed).

شكل(7) اختبار Jarque-Bera

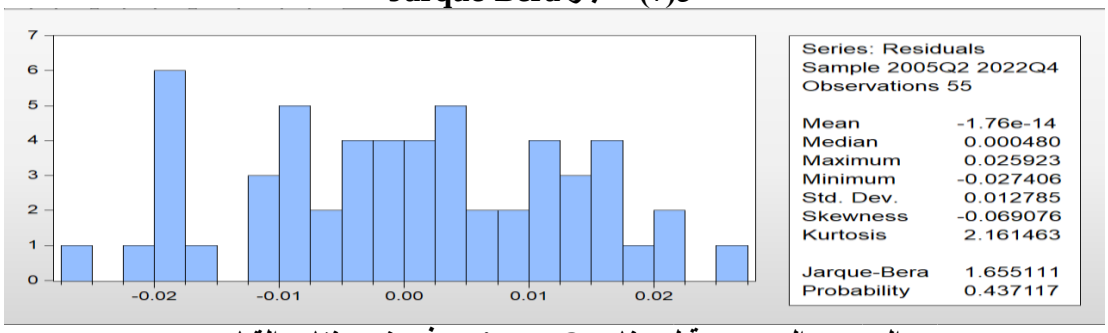

المصدر: الرسم من قبل برنامج Eviews 12 في ضوء نتائج القياس

5-اختبار استقرار الانموذج : يتبيّن من الشكل (10)، أنّ منحنى الأخطاء يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى معنوية 5%، (CUSUM) من خلال الرسم البياني التالي للمجموع التراكمي للبواقي وعليه يمكن التعامل مع كامل فترة البحث كفترة زمنية واحدة يعبر عنها بالخط الوسطي داخل حدود المنطقة الحرجة مشيرا إلى استقرار الانموذج عند حدود معنوية 5 % ،وما يمكن استنتاجه من هذين الاختبارين وجود استقرار وانسجام في الانموذج بين نتائج الأجل الطويل ونتائج الاجل القصير

الشكل (8): اختبار كوزوم للاستقرارية (CUSUM Stability Test)

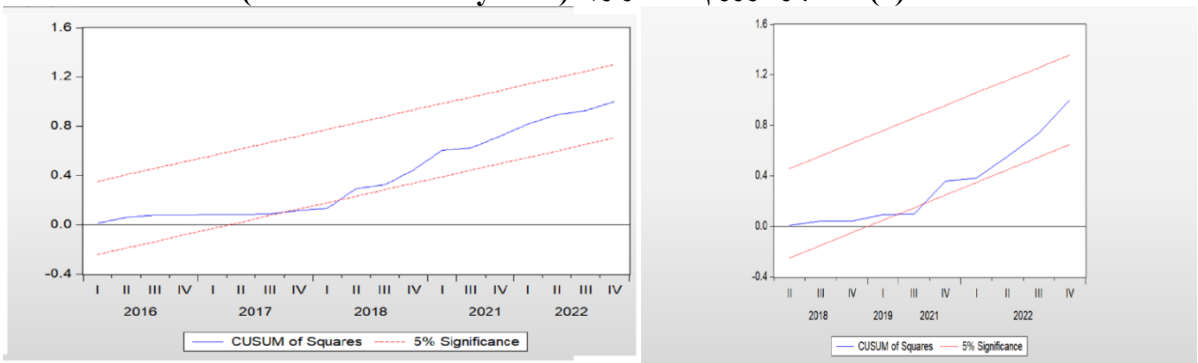

المصدر: الرسم من قبل برنامج Eviews 12 في ضوء نتائج القياس

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات

تبين من نتائج النماذج القياسية الخاصة بالعوامل المؤثرة في الطلب على العمل في العراق

1- وجو اثراً طردياً ومعنوياً طويل الاجل لمتغير مرونة إنتاجية العمل LPER بالنسبة المتغير التابع مرونة الطلب على العمل LLAB فاذا زادت مرونة إنتاجية العمل LPER بنسبة 1%، فإنّ ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بنسبة(3.30 %) وتعكس هذه النسبة المرتفعة مدى تأثير إنتاجية العمل على المدى الطويل على الزيادة الطلب على العمل

2-وجود اثر طردي ومعنوي طويل الاجل لمتغير مرونة الاستثمار الانفاق الاستثماري LGI بالنسبة المتغير التابع مرونة الطلب على العمل LLAB ، فاذا زادت مرونة الاستثمار الانفاق الاستثماري LGI بنسبة 1%، فان ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على العمل بنسبة(0.0362 %) وتعكس هذه النسبة المنخفضة مدى ضعف تأثير الانفاق الاستثماري على زيادة مرونة الطلب على العمل LLAB على المدى الطويل.

2- وجود أثر طردي ومعنوي طويل الأجل لمتغير مرونة السياسة المالية او مرونة العجز الموازنة LDB بالنسبة المتغير التابع مرونة الطلب على العمل LLAB ، فاذا زادت مرونة عجز الموازنة LDB بنسبة 1%، فإنّ ذلك سيؤدي إلى زيادة مرونة الطلب على العمل LLAB بنسبة(0.036 %) وتعكس هذه النسبة المنخفضة مدى ضعف تأثير او ضعف تكييف السياسة المالية على مع التغييرات في الطلب على العمل المدى الطويل

3-تميزت للمرونة التشغيلية لجميع القطاعات الاقتصاد العراقي بالانخفاض وجاء ترتيبها تصاعديا بالشكل التالي القطاع النفطي الزراعة الصناعة التحويلية الخدمات واتضح ان المرونة التشغيلية للقطاع الخدمات اكبر من المرونة التشغيلية لكل من القطاع الزراعي وقطاع الصناعة التحويلية وهذه النتيجة منطقية ومقاربة لواقع سوق العمل في الاقتصاد العراقي

أ-ارتفاع مرونة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1% ، يؤدي إلى زيادة المرونة التشغيلية للقطاع النفطي على المدى الطويل بنسبة أقل وهي 0.588 % الامر الذي يؤكد ضعف المرونة التشغيلية لهذا القطاع

ب-ارتفاع مرونة الناتج المحلي الإجمالي LGDP على المدى الطويل بنسبة 1%، سيؤدي إلى زيادة المرونة التشغيلية في قطاع الصناعة التحويلية بنسبة اقل وهي 0.040249 % وتعكس هذه النسبة المتواضعة مدى ضعف المرونة التشغيلية في قطاع الصناعة التحويلية

ج-ارتفاع مرونة الناتج المحلي الإجمالي LGDP على المدى الطويل بنسبة 1% ، سيؤدي إلى زيادة المرونة التشغيلية للقطاع الزراعي بنسبة أقل وهي 0.0370 % وتعكس هذه النسبة المتواضعة مدى ضعف المرونة التشغيلية للقطاع الزراعي

د-ارتفاع مرونة الناتج المحلي الإجمالي LGDP على المدى الطويل بنسبة 1% ، سيؤدي إلى زيادة مرونة التشغيل في قطاع الخدمات على المدى الطويل بنسبة اقل وهي 0.39782 %

4-وجود اثر طردي ومعنوي طويل الأجل متغير مرونة إنتاجية العمل LPER نسبة إلى مرونة الناتج المحلي الإجمالي LGDP وتشير هذه المعلمة إلى مدى استجابة إنتاجية العمل LPER للتغيرات في مرونة الناتج المحلي الإجمالي LGDP. فارتفاع مرونة الناتج المحلي الإجمالي LGDP بنسبة 1% ، سيؤدي إلى زيادة مرونة إنتاجية العمل LPER على المدى الطويل بنسبة اقل وهي 0.406 %

5-وجود اثراً عكسياً وغير معنوي طويل الاجل لتغيرات في معلمة المرونة الانفاق الاستثماري LGI نسبة إلى مرونة الناتج المحلي الإجمالي LGDP فارتفاع مرونة الناتج المحلي الإجمالي LGDP بنسبة 1%، سيؤدي إلى انخفاض مرونة الإنفاق الاستثماري على المدى الطويل بنسبة اقل وهي 0.015726 % ويحدث الأثر السالب للاستثمارات المذكورة إذا أدى النمو في الناتج المحلي الإجمالي إلى نقص الاستثمار ويمكن تفسير ذلك بان النمو في الناتج المحلي ينعكس سلبا على الإنفاق الاستثماري على المدى الطويل بسبب سوء تخصيص تلك الاستثمارات لكونها استثمارات في مجالات غير الإنتاجية ولا تسهم بشكل واضح في زيادة معدل النمو والتشغيل على المدى الطويل .

التوصيات

1-ان سياسات واستراتيجيات التشغيلية المستقبلية في العراق يجب ان تبنى على نتائج الدراسات العلمية والتي تولت مهمة قياس وتحديد العوامل المؤثرة على الطلب على العمل وقياس المرونة التشغيلية للأنشطة الإنتاجية والخدمية الطلب على العمل حسب القطاعات

2-يجب مراعاة المرونة التشغيلية لقطاعات الاقتصاد العراقي عند صياغة سياسات واستراتيجيات التشغيلية المستقبلية في العراق التي اكدت على انخفاض المرونة التشغيلية لقطاعات الاولية وهي كل من القطاع النفطي والزراعة وارتفاعها في كل من قطاع الصناعة التحويلية والخدمات.

3-ضرورة ان يكون تركيز سياسات التشغيل على خلق فرص العمل للعاطلين من السكان، وزيادة مستويات التشغيل من خلال الأنشطة المنتجة، والمريحة للقطاع الخاص، من خلال اتخاذ الاجراءات الكفيلة

بتشجيع انشطة القطاع الخاص في مجالات مثل الزراعة والصناعة والتكنولوجيا والخدمات وانشطة القطاع غير المنظم لزيادة مستوى الطلب على العمل في العراق من خلال ما يأتي:-

أ- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، التي ترتبط مدخلاتها الرئيسة بالمنتجات الزراعية، القادرة على تأمين إحلال سريع للسلع المصنعة، ونصف المصنعة، للإيفاء بمتطلبات زيادة معدلات النمو في أنشطة الصناعات الخفيفة.

ب- توفير البنى التحتية البسيطة والضرورية المرتبطة بالنشاط الزراعي القائم، والنشاط الصناعي القادر على استئناف نشاطه على الفور.. كالنقل، والخزن، وأنظمة التصرّف بالفائض، وتسهيل التسويق، وتوفير الوقود والكهرباء.. وغيرها من المتطلبات.

ت- اتخاذ اجراءات سريعة، لا تتطلب أطر قانونية معقدة، وبإمكانها، وبسرعة، أن تكون معزّزة لأنشطة القطاع الزراعي، وبعض أنشطة القطاع الصناعي القادرة، وعلى الفور، على التعويض عن الكثير من السلع المستوردة المناظرة.

ث- تقديم دعم حكومي مقنّن، ومحدود، وسريع، يستهدف الفلاحين - المنتجين الأكثر هشاشة في مواجهة الأزمات.

ج-قيام المنافذ الحدودية كافة، والجهات الأمنية، والجهات الأخرى، بالتشديد على إجراءات حماية المنتج الزراعي المحلي، والالتزام الصارم بذلك.

4- تطبيق أنظمة تشغيل الشباب في القطاع الزراعي، المعمول بها في دول أخرى كثيرة، والتي كان معمولاً بها في العراق، من خلال تخصيص الأراضي المناسبة لممارسة هذا النشاط (بدلاً من السماح بتجريفها، وتحويل «جنسها من أراض زراعية إلى أراض سكنية) .. وتوفير الحد الأدنى من متطلبات ممارسة النشاط

5- إعادة تشغيل المشاريع الصناعية المتوقفة عن العمل حالياً، والقادرة على استئناف نشاطها على الفور.. من خلال توفير المتطلبات الأساسية لتسهيل استئناف التشغيل (مثل تقديم جميع تسهيلات التمويل، وتقديم تسهيلات وحوافز لاستيراد المستلزمات الصناعية للمشاريع التي يتم تشغيلها على الفور، استثناء من التعليمات والقيود والضوابط الحكومية التي تحول دون ذلك).

6 - دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة، المناظرة، التي يتم استيرادها حالياً .

- توفير الدعم الحكومي الضروري للقطاع الصناعي الخاص، وتصميم أنظمة الدعم هذه بعناية شديدة ليكون الدعم فاعلاً ومنصفاً ، ومُعزّزاً للتنافسية، مع تحسين الإستهداف.

7- توفير الأمن والحماية اللازمة للمشاريع والمعامل، والعاملين فيها، والمالكين لها، بعد استئناف التشغيل.

8- تنفيذ «الإستراتيجية الصناعية»، بتفاصيلها كافة، واستناداً إلى الأولويات الواردة فيها، ووضع أكثر برامجها كفاءة موضع التطبيق.

9-ضرورة السماح بتدفق الاستثمارات الأجنبية وتوفير بيئة آمنه ومستقرة للمستثمرين عن طريق تحسين الأطر القانونية وتبسيط الإجراءات ،لما لهذه الاستثمارات من فائدة في جذب رؤوس الأموال إلى الداخل وتوفير فرص العمل للشباب والمساهمة في نمو الاقتصاد الوطني.

10-يجب التركيز على تحسين سوق العمل وتوفير فرص عمل متكافئة للجميع، مع تعزيز شروط العمل العادلة وحقوق العاملين. كما ينبغي دعم تحديث نظام التقاعد لضمان الأمان الوظيفي على المدى الطويل للعمال. وبالتالي، يهدف هذا المحور إلى إنشاء سوق عمل ديناميكي وشامل يتيح فرص عمل منصفة ويساهم في تقليص الفجوة في المهارات.

المصادر : Refrence :

1.الهام خزعل ناشور، تقييم المؤشرات الاقتصادية لأداء سوق العمل في العراق، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 33 ، جامعة البصرة ، 2017 .

2.أحمد محمد حسين، العلاقة بين النمو الاقتصادي والتشغيل في مصر في أطار نموذج ARDL ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،2023.

3.شيرين عادل نصير ، محددات البطالة في مصر خلال الفترة 1973- 2013- دراسة تحليلية قياسية ، بحوث اقتصادية عربية ، العددان 74-75، ربيع صيف 2016.

4-حسن عبدالرحمن العمرو /محمد القيسي ، تحليل العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في الأردن مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، Article 2, Volume 20, Issue 4 - Serial Number 81, October 2019, Page 41-62

5.عبد اللطيف حمريط واخرون، العوامل المؤثرة على الطلب على العمالة في الجزائر باستخدام نماذج ARDL و NARDL للفترة 1970-2018،مجلة الاستراتيجية والتنمية ،المجلد 11 العدد 2،الجزائر ،2021.

6.عبد الرزاق بني هاني ،مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الثالثة، دار وائل للنشر، الاردن ،2014.
7.فردريك تلون الاقتصاد الجزئي، ترجمة وردية واشد ،الطبعة الأولى المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، عمان ، 2008.
8.عماد الدين المصبح واخرون ،العوامل المؤثرة في الطلب على العمالة في بعض الدول العربية خلال الفترة 1990-2011،مجلة الباحث الاقتصادي،2014/العدد2،المملكة العربية السعودية.
9.مجدي الشوريجي، ثر النمو الاقتصادي على العمالة في الاقتصاد المصري " ، محلة اقتصاديات شمال افريقيا ، العدد السادس ، 2007ص ص 141-174.
10.منال عفان، محددات الطلب على العمل في مصر في الأجلين القصير والطويل للفترة 1975-2016،مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، العدد الثاني المجلة الخامس والخمسون، جامعة الاسكندرية ، 2018.
11.مالكي مصطفى واخرون ،محددات الطلب على العمل في الجزائر خلال الفترة 1990-2019،مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 2/2021،الجزائر.
12.محمد احمد الافندي ،النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة ،الطبعة الاولى ،الأمين للنشر والتوزيع ،صنعاء،2012
13.ماجد بن عبد الله المنيف ، مبادىء الاقتصاد التحليل جزئي ، الطبعة الخامسة العبيكان للنشر ، المملكة العربية السعودية،2021.
14 .مدحت القريشي ، اقتصاديات العمل ، الطبعة الاولى دار وائل للنشر، الاردن،2007
يوسف عبد علي الاسدي واخرون، اقتصاد العمل ماهية وخصائصه ،الطبعة الاولى ،مؤسسة البصرة للطباعة والنشر، العراق ،2018.
15.Bakhshi, Z. and Ibrahimi M., "The Effect of Real- Exchange rate on Un- employment", Marketing and
16.Bra- nding Research AIM Journals Vo- 1.3.2016
M.A., "Labor Demand and Economic Growth in Saudi Arabia- ", American Journal of Business and Management, Vol.1,N
17.Mishra ,P. and Spilimbergo,A.,"Exchange Rates and Wages in an integrated World ", IMF,Working Paper ,No.44,March 2009.
18.Smith ,S., Labor Economics (London andNewYork:Rputledge,2ed.,2003)
19.Orley C. Ashenfelter& David Card,
HANDBOOK OF LABOR ECONOMICS,British Librar Cataloguing in Publication Data,1986.